

وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

(الإدارية العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٠١٥ « بالتفويض »

باعتبار الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

للعام المالى ٢٠١٣

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٨٩٦ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات :

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ باعتماد اللائحة المالية :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠١٥/٢/٢٧

باعتبار الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٣ :

وعلى مذكرة الإدارية العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٥/٤/٣٠ :

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠١٣

حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤٨٨٢٨١٦,٣٧ ج (فقط أربعة ملايين

وثمانمائة وأثنان وثمانون ألفاً وثمانمائة وستة عشر جنيهاً وسبعة وثلاثون قرشاً لا غير) ،

وبلغت جملة المصاريف مبلغ ٤٧٢٧٦١٦,٦٤ ج (فقط أربعة ملايين

وسبعمائة وسبعين وعشرون ألفاً وستمائة وستة عشر جنيهاً وأربعة وستون قرشاً لا غير) ،

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصاريف مبلغ ١٥٥١٩٩,٧٣ ج (فقط مائة وخمسة وخمسون ألفاً ومائة وتسعة وسبعين جنيهاً وثلاثة وسبعين قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٣/١٢/٣١ مبلغ ١٣٢٤٤٧١٢,٥١ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً ومائتان وأربعة وأربعين ألفاً وسبعمائة وأثنا عشر جنيهاً وواحد وخمسون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٥/٤/٣٠

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

محمد سيد سلام